

في وسائل الابانة عن المعاني ، ولم يعن بالمجاز ما هو قسم الحقيقة وإنما عنى  
بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية .

وألف الشريف الرضي كتابين هما « تلخيص البيان في مجازات القرآن »  
و « المجازات النبوية » والمجاز عنده واسع يشمل صورته كلها .

وكان للمجاز نصيب كبير في كتب البلاغة والنقد ولكنه لم يأخذ صورته  
العلمية الدقيقة الا حينما ألف عبد القاهر كتابيه . وقد أوضح معنى الحقيقة قبل  
كل شيء وقال : « اعلم ان حدة كل واحد من وصفي المجاز والحقيقة اذا كان  
الموصوف به المفرد غير حده اذا كان الموصوف به الجملة . وأنا أبدأ بحدّهما  
في المفرد : كل كلمة اريد بها ما وقعت له في وضع واضع وان شئت قلت في  
مواضعة وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة . وهذه العبارة تنتظم الوضع  
الاول وما تأخر عنه كلغة تحدث في قبيلة من العرب أو في جميع العرب أو في  
جميع الناس مثلاً أو تحدث اليوم . ويدخل فيها الاعلام منقولة كانت كزيد  
وعمر أو مرتجلة كخطفان وكل كلمة استؤنف لها على الجملة مواضعة أو ادعي  
الاستثناف فيها » (١) . وحدّها في الجملة بقوله : « فكل جملة وضعتها على ان  
الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه منه فهي حقيقة ، ولن  
تكون كذلك حتى تعرى من التأول . ولا فصل بين ان تكون مصيباً فيما أفدت  
بها من الحكم أو مخطئاً وصادقاً أو غير صادق » (٢) .

وقال في المجاز : « المجاز مفعل من جاز الشيء يجوزه اذا تعداه . واذا  
عدل باللفظ عما يوجبه اصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به  
موضعه الاصيلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً » (٣) .

وقال : « وأما المجاز فكل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع

(١) اسرار البلاغة ص ٣٢٤ .

(٢) اسرار البلاغة ص ٣٥٥ .

(٣) اسرار البلاغة ص ٣٥٦ .